

إذا كنا نعتبر الإرهاب يمثل تهديداً وخطراً مباشراً على الدولة المصرية ومستقبلها وعملية البناء والتنمية التي تقوم بها الحكومة على مدار السنوات الأخيرة والتي نجحت فيها مصر تحت قيادة الرئيس عبدالفتاح السيسي من خلال تحقيق قفزات وأرقام قياسية في القطاعات الاقتصادية للدولة بشهادة المؤسسات الدولية -

إلا أنني أعتبر مشكلة الزيادة السكانية التي تشهدها مصر خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد الإحصائيات الأخيرة التي أعلنها **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** منذ أقل من أسبوع والتي اعتبرها مفزعة وجرس إنذار وناقوس خطر جديداً يدق في وجه المجتمع بجميع أطيافه والدولة بجميع وزاراتها ومؤسساتها خاصة بعد وصول عدد سكان مصر بالداخل إلى ١٠٤ ملايين و ٢٥٠ ألف نسمة بزيادة قدرها ٢٥٠ ألف نسمة خلال ٥٦ يوماً !! لتتصدر مصر المرتبة الأولى عربياً من حيث عدد السكان والثالثة أفريقياً والرابعة عشر عالمياً..

وإذا استمررنا بهذه الوتيرة، فإننا سنزيد حوالى ١٧.٥ مليون نسمة خلال ١٠ سنوات، وهذا الرقم مما لاشك فيه لا تتحمله موارد الدولة على الإطلاق، وسنظل كأننا نحرث في البحر ولن يشعر المواطن بثمار التنمية وجهود الدولة الجبارة التي تقوم بها ليل نهار في كافة المجالات والقطاعات لزيادة ومعدلات النمو وخلق الآلاف من فرص العمل سنوياً لتقليل معدلات البطالة ومواكبة الأعداد السنوية للخريجين من الجامعات خاصة في ظل الظروف والأزمات الاقتصادية التي يمر بها العالم والتي شهدت قيام العديد من الشركات العالمية الكبرى في مختلف المجالات تسريح أعداد كبيرة من العاملين لديها بسبب تلك الظروف مع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم .

المشكلة كبيرة وتهدد مستقبل الدولة واستقرارها الاجتماعي والاقتصادي في الجمهورية الجديدة فالأرقام المالية التي تنفقها الدولة على المواليد الجدد حتى سن الجامعة سنوياً من الموازنة العامة على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وباقي الخدمات الأخرى تصل إلى مليارات الجنيهات سنوياً ، كما أنه مع الأرقام القياسية للزيادة السكانية التي نشهدها حالياً سيزداد الإنفاق العام للدولة على تلك الخدمات سنوياً.

أتمنى أن تسرع الدولة وجميع وزاراتها وأجهزتها ومؤسسات الخطى في مواجهة جماعية لتلك الأزمة بعد القرارات والخطوات التي أعلنتها الحكومة خلال عام ٢٠٢٢ وإطلاق المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية والذي يهدف الارتقاء بجودة حياة المصريين وضبط النمو السكاني وتحقيق تكامل في جهود جميع الجهات التي تعمل في مواجهة تلك المشكلة وحتى لا يأتي اليوم الذي تصبح فيه الدولة خصماً للمواطن كما عبر الرئيس السيسي مؤخراً في أحد خطاباته الأخيرة للشعب المصري عندما لا تتمكن الدولة في الإنفاق على الخدمات التي يطلبها المواطن